أعداد الملتحقين تجاوزت 5 ملايين طالب وطالبة

التعليم العام.. مشكلة منهج أم معلمين أم إدارة

رغم أن التعليم يعد الركيزة الأساسية لتطور المجتمعات ،إلا أن واقع هذا القطاع الهام في بلادنا لا يبشر بتحقيق هذا التطور نتيجة الوضع الصعب والمعقد الذي يكتنف العملية التعليمية في اليمن بدءاً من المنهج مروراً بالمدرس وانتهاء بالمدرسة والأسرة .

حقق التعليم العام (أساسي، ثانوي) تطوراً ملحوظاً حيث بلغ متوسط النمو السنوي للملتحقين بالتعليم العام (أساسي/ثانوي) (3.29%) من كلا الجنسين وفي الإناث (4.60%) ،فيما وصل للذكور (2.40%) خلال الفترة 2011/10-2006/05م، وقد ارتفع إجمالي الملتحقين بالتعليم العام (أساسي وثانوي) على مستوى الجمهورية لكل الجهات الإشرافية من (4497643) عام 2006/05م ليصل عام 2011/10م إلى (5271981) بزيادة قدرها (774338) ملتحقاً وملتحقة ، ويشكل المتوسط السنوي للزيادة في عدد الملتحقين (129056) ملتحقاً في كل عام ، وتشكل نسبة الملتحقين في التعليم الأهلي المحلي ، والخاص الأجنبي ، ما نسبته (2.41%) عام 2006/05م ، بينما وصلت عام 2011/10م إلى (4.53%)، بزيادة قدرها (2.12) نقطه مئوية خلال الست السنوات ، وتشكل نسبة مشاركة الإناث عام 2006/05م (39.59%) وقد وصلت عام 2011/10م إلى (42.15%) بزيادة قدرها (2.6 نقطة مئوية).
جدول رقم (2) يوضح تطور الالتحاق في التعليم الأساسي والثانوي 2006-2011/10م 05

التعليم الأساسي

ارتفع الالتحاق في التعليم الأساسي من (3971853) تلميذاً وتلميذة عام 2006/05م ليصل عام 2011/10م إلى (4656390) تلميذاً وتلميذة بفارق (68453) تلميذاً وتلميذة ، وبزيادة سنوية مطلقة (114089) تلميذاً وتلميذة على المستوى الوطني .
وبحسب تقرير المجلس الأعلى لتخطيط التعليم فقد ارتفعت نسبة مشاركة الإناث من (40.48%) عام 2006/05م لتصل عام 2011/10م إلى (42.72%) بزيادة قدرها (2.24 نقطة مئوية)، من إجمالي كلا الجنسين ، فيما ارتفعت نسبة مشاركتهن في الحضر من (46.12) إلى (46.73%) بزيادة قدرها (0.61 نقطة مئوية)في حين ارتفعت هذه النسبة في الريف من (38.14%) إلى (40.93%) بزيادة قدرها (2.79 نقطة مئوية) ،وبشكل عام سجلت مشاركة الإناث على المستوى الوطني وعلى مستوى الحضر والريف تقدماً ملحوظاً وإن تفاوتت بين الريف والحضر فقد تقدمت الزيادة في نسبة مشاركة الإناث في الريف عن الحضر بمقدار (2.18 نقطة مئوية) لصالح الريف خلال فترة المقارنة.
وشكلت نسبة نمو الالتحاق في الحضر (23.45%) وفي الريف (14.66%) لكلا الجنسين عام 2011م ، بينما بلغت نسبة نمو الالتحاق للذكور (22,04%)، ولدى الإناث (25.1%) ولدى كلا الجنسين (23.45%) في الحضر،في حين بلغت هذه النسبة لدى الذكور في الريف (9.5%)، ولدى الإناث في الريف (22.03%) عام 2011/10م، مما يشير إلى أن نسبة نمو الالتحاق في الحضر اعلي من الريف لدى كلا الجنسين بمقدار (8.79 نقطة مئوية)، لدى الذكور بمقدار (12.54 نقطة مئوية) ، ولدى الإناث بمقدار (2.07 نقطة مئوية) ، وذلك كما يوضحه الجدول التالي :

التعليم الثانوي

بلغ المتوسط السنوي لنمو الملتحقين من الذكور بالتعليم الثانوي (1.77%)، ولدى الفتيات (6.26%)، ولدى كلا الجنسين (3.33%) خلال الفترة 2006/05م 2011/10-م، حيث ارتفع متوسط النمو السنوي لدى الإناث بمقدار(4.49 نقطة مئوية) عما هو لدى الملتحقين من الذكور ، وقد ارتفعت نسبة مشاركة الإناث (لإجمالي الجنسين) من (32.87 %) عام 2006/05م ليصل إلى (37.83%) عام 2011/10م، بزيادة قدرها (4.96 نقطة مئوية).
كما ارتفعت نسبة مشاركة الإناث في الحضر بالتعليم الثانوي العام من (41.26%) عام 2006/05 إلى (44.42%) عام 2011/10م، بزيادة قدرها (3.16) نقطة مئوية، في حين ارتفعت نسبة مشاركتهن خلال نفس الفترة في الريف من (25.42%) إلى (32.08%) بزيادة قدرها (6.66) نقطة مئوية، أما على المستوى الإجمالي وطنياً فقد ارتفعت بمقدار (5 نقطة مئوية) وبشكل عام ترتفع نسبة مشاركة الإناث في الريف أكثر من الحضر إلا أن ذلك الارتفاع لا يوازي عددهن في الريف ، حيث تظل مشاركتهن في الحضر أعلى، بالرغم من ارتفاع معدل نمو الملتحقات في الريف (48.93%) إذ يتقدمن بفارق (24) نقطة مئوية عن الحضر ، إلا أن أعداد الملتحقات في الحضر أعلى من عدد الملتحقات في الريف بعدد (22011) فتاه لصالح الحضر ، مما يشير لضرورة رفع معدلات التحاق الفتيات في الريف ويرجع ذلك في اعتقادنا لضعف إمكانات الأسر الاقتصادية أو للزواج المبكر إن لم يكن بسبب عدم توفر المدارس الثانوية القريبة من التجمعات السكانية، الأمر الذي يجعل الآباء يحجمون عن الدفع ببناتهم لمواصلة التعليم الثانوي مما يظهر تراجع أعدادهن في الريف برغم الزيادة المضطردة بالتعليم الأساسي وفي حين يتقارب نمو الملتحقين من الذكور في الريف والحضر لصالح الذكور.

الكفاءة الداخلية

بلغ معامل الكفاءة الداخلية إجمالاً (63,8%) لكلا الجنسين، فيما تفاوت بين صفوف الذكور والإناث حيث وصل لدى الذكور إلى (66.6%)، ولدى الإناث إلى (60.13%)، بفارق (6.5) نقطة مئوية لصالح الذكور. وقد تفاوت معامل الكفاءة فيما بين المحافظات وعلى مستوى النوع والجدول في الملحق الإحصائي يوضح ذلك .
كما وصل إجمالي الأطفال الذين لا يزالون خارج المدرسة الأساسية من الجنسين (1148886) من الفئة العمرية(14-6سنة)، منهم (788271) إناث، والفارق ذكور(1) .
وقد بلغ عدد المتخرجين الذين أنهوا المرحلة الأساسية خلال المدة المقررة تسع سنوات من الجنسين (573) من كل ألف طالب وطالبة , ومن الإناث (564) من كل ألف طالبة, ومن الذكور (581) من كل ألف طالب , بينما تفاوت عدد المتخرجين فيما بين المحافظات كما هو موضح في الجدول بالملحق الإحصائي .

المتخرجون من المرحلة الثانوية

ويتخرج من بين كل (1000) طالب وطالبة في التعليم الثانوي على مستوى الجنسين (447) طالباً وطالبة , ومن الإناث (388) طالبة، ومن الذكور (498) طالباً .
بينما يتخرج من التعليم الثانوي مع الإعادة (279) طالباً وطالبة ، من الذكور (337) طالباً, ومن الإناث (206) طالبات.
في حين يتخرج بحسب المدة القانونية (ثلاث سنوات) (بدون إعادة) (168) طالباً وطالبة منهم (161) متخرجاً, و(182) متخرجة وتتفاوت أعداد المتخرجين بحسب النوع والمحافظة كما هو مبين في الجدول المرفق في الملحق الإحصائي.

16939 مدرسة

وصل إجمالي عدد المدارس بحسب وضعها بالتعليم العام (16939) مدرسة على مستوى الجمهورية، منها (16439) مدرسة عاملة وعاملة قيد التشييد، فيما بلغ إجمالي المدارس قيد التشييد (75) مدرسة، المدارس المغلقة مؤقتاً(355) مدرسة، والمغلقة نهائياً (70) مدرسة , وتشكل نسبة المباني العاملة والعاملة وهي قيد التشييد (97.05%) من إجمالي عدد المدارس، بينما تشكل نسبة المدارس قيد التشييد (0.44%)، فيما تشكل المدارس المغلقة مؤقتا (2.1%)، والمغلقة نهائياً (0.41%).
ويرجع أسباب الإغلاق المؤقت لهذه المدارس لعدم (توفر المدرسين ، مبان قديمة ، الحاجة إلى صيانة وترميم كلي) وتعبِّر ظاهرة الإغلاق المؤقت للمدارس في الأساس حكومية في الغالب.
وبلغ عدد المدارس المغلقة نهائياً (70) مدرسة على المستوى الوطني منها (61) مدرسة حكومية تتوزع إلى (51) مدرسة بالريف، و(10) مدارس بالحضر والفارق (9) مدارس حضرية غير حكومية .

جدول رقم (٢) يوضح تطور الالتحاق في التعليم الأساسي والثانوي ٢٠٠٦/٠٥-٢٠١١/١٠م

العام الدراسي	الالتحاق					
	ذكور	نمو%	إناث	نمو%	إجمالي	نمو%
٢٠٠٦/٠٥	٢٧١٧٠٥١	٤,٩٨	١٧٨٠٥٩٢	١,٣٨	٤٤٩٧٦٤٣	٣,٥٨
٢٠٠٧/٠٦	٢٨٨٢٧٠٠	٦,١٠	١٩٦٨٤١٥	١٠,٥٥	٤٨٥١١١٥	٧,٨٦
٢٠٠٨/٠٧	٢٧٩٥٨٧٥	٣,٠١-	١٩٥٤٧١٣	٠,٧٠-	٤٧٥٠٥٨٨	٢,٠٧-
٢٠٠٩/٠٨	٢٨٧٢٩٩٢	٢,٧٦	٢٠٣٥٢٨٧	٤,١٢	٤٩٠٨٢٧٩	٣,٣٢
٢٠١٠/٠٩	٢٨٨٦٢٠٢	٠,٤٦	٢٠٩١٣٧٦	٢,٧٦	٤٩٧٧٥٧٨	١,٤١
2011/10	3049980	5.67	2222001	6.25	5271981	5.91
المتوسط	-	2.40	-	4.60	-	3.29

المصدر: المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ، كتاب مؤشرات التعليم لعدة سنوات + وزارة التربية والتعليم الإدارة العامة للإحصاء

تحويل المعلمين والمعلمات إلى إداريين.. مجاملة ينفرد بها أصحاب الوساطات

فساد ناعم يغزو ميدان التعليم الأساسي في اليمن

بدأت المجاملات تغزو ميدان التعليم في اليمن كنوع من الفساد الناعم وهو ما يقود إلى انهيار العمل التدريسي في الميدان من جهة والأضرار نفسيا ومعنويا بالمعلمين والمعلمات الملتزمين بواجبهم في الميدان من جهة أخرى .
وتنتشر حاليا في مدارس أمانة العاصمة والمحافظات مزايا تحويل المدرسين والمدرسات للمواد العلمية والنظرية إلى إداريين لا علاقة لهم بالتعليم مطلقا فيما يتحمل أخرون مسألة الاحتراق والضغط من العملية التعليمية داخل الفصول المزدحمة بأكثر من 80 طالبا وطالبة ويحافظ هؤلاء الاداريون والاداريات على صحتهم وجمال مظهرهم من الضغط والاحتراق النفسي مقابل وجود من يدعمهم ويسهل لهم هذه الوظيفة من مسئولين كبار في المكاتب والوزارة رغم انهم مسجلون في واقع كشوفات الرواتب على انهم مدرسون وعليهم حصص يومية في الجدول كمخالفة صريحة وواضحة لقانون المعلم وتعكس الطريقة الغشاشة والمجاملات الحزبية الكبيرة.

استطلاع /أحمد الطيار

في مدرسة للبنات بأمانة العاصمة يبدو أن الفساد ينمو فيها بشدة حيث يوجد بها عد من الإداريات يقارب عدد المدرسات العاملات في الميدان وهؤلاء الإداريات يتمتعن بمزايا الراحة وعدم إرهاق انفسهم بالتعليم في الصف والاحتراق والضغط على يد الطالبات بل جل عملهن رصد الغياب الإشراف على دور معين أو الإشراف على الطابور أو الإشراف على لوحة معينة أو حتى الإشراف على الزي المدرسي وهكذا هناك أعمال بسيطة يتم تفريغ مدرسة فيزياء أو رياضيات أو كيمياء أو لغات لها وتنتهي الاستفادة منها في الميدان لان قريبها شيخ قبلي أو مدير مكتب أو وزير أو غير ذلك وهو لايرغب لها أن تتعب في الفصل مع الطالبات .

نماذج للمجاملات.

معلمة شابة حديثة التخرج توظفت مباشرة بوساطة من مسئول كبير عملت في الميدان سنة واحدة وبعدها ترقت إلى إدارية كمسئولة عن رصد الغياب في شعبة واحدة أي ثلاثة فصول فقط كل ذلك من خلال استلام كشف من رئيسة الفصل يوميا عن حالة الغياب ،وهكذا تمضي يومها في المدرسة مرتاحة البال بدون تعب أو شعور بالمسئولية فيما زميلاتها يواجهن المصاعب داخل فصل طاقته 70 طالبة في الفصل والغريب أن تلك المدرسة تخصصها الأساسي لغات ،كما توجد معلمات أخرى تخصصهن مواد علمية للمرحلة الثانوية تم تحويلهن لمشرفات فنون ورياضة وحتى طابور الصباح كل ذلك لان لهن أقارب مسئولين في الحكومة ويحرصون على أن لا تتعبن انفسهن بالتدريس .

أوضاع مأساوية

لا يعرف الكثير من مسئولي التربية والتعليم ماذا يعاني المدرس والمدرسة في الميدان وكيف يلاقون تعبا وضغطا نفسيا في فصل مزدحم ب70 طالبا أو طالبة كما في أمانة العاصمة وبعض المحافظات وما تسببه لهم من إرهاق وضغط وحريق دم كما يقولون ذلك أن السبب الأول والأخير يكمن في أن هؤلاء المسئولين لم يكونوا يوما ما في الميدان بل صعدوا وفقا لسياسات حزبية ومجاملات قبلية ومشيخية وغيرها وهكذا هناك انفصام بين الإدارة التعليمية وبين الواقع على الميدان فالمدير لم يكن يوما عارفا بمشاكل المدرسين في المدارس ومستوى التعب الذي يعانونه ،كما لا توجد مراعاة لمكانتهم ومقدار الأعباء الملقاة على عاتقهم وفوق ذلك لا يحصلون سوى على رواتبهم ولا يجدون بدل علاج أو بدل مظهر أو بدل سكن ويعيشون أوضاعا صعبة في الدخل فهم اكبر فئة في المجتمع ليس لها دخل سوى راتبها .

معاناة

كل من يتحدث عن تطوير التعليم في اليمن لا يلقي بالا لوضع المدرسين والمدرسات في الميدان ولم نلحظ أية توجهات للارتقاء بوضعهم ومستوى معيشتهم لمواجهة الأعباء الملقاة على كاهلهم ونظرا للوضع السيء الذي يعيشه المعلم والمعلمة نجد الكثير من الحالات التي تسعى للهرب من الحصص المدرسية والتوجه ليكون إداريا أو إدارية حيث يحافظ على صحته على الأقل ولا يتعب ويحرق أعصابه يوميا وهذا ما يحدثنا به الأستاذ القدير عبد الغني الباهلي مدير مدرسة بصنعاء قائلا هناك اختلالات كبيرة تسود علمية التعليم حاليا ليس طرفه المعلم أو المعلمة بل الإدارة العليا للتعليم في اليمن فهذه الإدارة لم تراع وضع المدرس والمدرسة في الميدان ولم تحسن مستواه المعيشي حتى بات فقيرا فالمدرس الذي راتبه 60 الف ريال بصنعاء كيف يمكنه العيش به ودفع الإيجار ومصروف الأولاد والمنزل والعلاج وغيرها ؟ طارحا هذا السؤال على الحكومة والتي لم توفر للمدرس أي مزايا لا علاج ولا بدل مواصلات ولا بدل سكن أو حتى صرف بدلة سنوية أو أي مقابل وفوق ذلك يوجهون انتقاداتهم للمدرسين وان العملية التعليمة غير متطورة بسبب المدرس وهذا غير صحيح ،فلو أردت التطوير عليك أولا إعطاء المدرس حقوقه وتوفير مستوى معيشي لائق له بعدها سيتفرغ المدرس للعمل بذهنه وعقله وقلبه .

الازدحام

لا توجد في العالم فصول دراسية تزيد عن 30 طالبا بالفصل سوى في اليمن فهناك 100-70 طالب بكل مدارس أمانة العاصمة بنين وبنات بل وهناك فترات مسائية وهذا يلقى بضغوط على المدرس والمدرسة طوال 40 دقيقة حيث الإزعاج وعدم الهدوء والفوضى التي باتت سمة اليوم في الطلاب بالمراحل المختلفة ،ويشير المدرس سمير الثلايا إلى أن المدرس بالمراحلة الأساسية والثانوية يتعرض لكل أصناف التعسف من الطلاب وأولياء أمورهم ويواجه بعداء واضح منهم فلم تعد المسألة ذات احترام مباشر للمعلم ولم يعد الطلاب وأولياء أمورهم يكنون له التقدير بل يلقون عليه الملامة لفشل أولادهم وبناتهم دراسيا دون أن يكون للادارات المدرسية أي تعاون مع المدرس وهذه المشكلة الجديدة،ويشير المدرب التربوي محسن الاكوع إلى أن هناك تراجعاً في المسئولية الأخلاقية والتعليمية لدى الطلاب اليمنيين بشكل عام نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسة التي تمر بها البلاد فلم يعد الاهتمام بالعلم قويا واصبح التعليم والذهاب للمدرسة أشبه بروتين يومي للطالب ويضاف لذلك الازدحام والذي يسبب تشكيل شلل من الطلاب والطالبات لاتهتم بالعلم وتركز على إزعاج المدرس فحسب كما أن وسائل العقاب المحددة لم تعد تجدي معهم وهم في مكان مزدحم الكل يصرخ ويعمل الفوضى وغيرها.

الاضطهاد الجديد

يظهر نوع جديد من الاضطهاد للمدرسات والطالبات في مدارس البنات تقوده المديرات خصوصا تلك التي تزيد مدة خدمتهن عن 25 عاما فهؤلاء يرفضن فكرة القيادات الشابة والتغيير أصلا لأنهن عملن في فترات سابقة لها أبعادها السياسية وغيرها وتصف احدى المدرسات ما يعانينه من مديرتهن من قسوة واضطهاد تتمثل في إضافة عمل لهن بعد الدوام الرسمي خصوصا أيام الامتحانات حيث تأمرهن تلك المديرة بالبقاء في المدرسة دون العودة للبيت وتهددهن بالخصم من الراتب وعمل محاضر عقابية أن لم يلتزمن بالحضور ،كما تمارس تلك المديرة قسوة شديدة على الطالبات واضطهادهن في أسلوب الزي المدرسي ولاتراعي مستوى المعيشة للكثير من الطالبات واللاتي ليس لهن مقدرة على شراء أنواع راقية من الزي والشرابات والأحذية.

تعليم مسيس

كشفت احدى منظمات المجتمع المدني التي تراقب التعليم وجودته في اليمن أن مشروع إعادة توزيع المعلمين الذي تم البدء فيه خلال السنوات الماضية وبدعم من البنك الدولي لم يتم استكماله وهذا المشروع أثبتت الإحصائيات والدراسات أنه لو تمت إعادة توزيعهم وفقاً للنصاب القانوني للحصص في التقويم المدرسي لتمكنت الوزارة من الاستفادة من الكثافة المتواجدة في الميدان من المعلمين والذين لا يؤدون حصصاً إلا أقل من 50% من عدد الحصص المطلوبة منهم، أو لا يؤدون أية حصص، وكذلك تغطية العجز والاحتياج الحقيقي والنوعي بدل التوظيف العشوائي، ويمكن الوصول إلى صفوف بمعدل 25 طالبا في الصف لكل معلم، وبذلك يمكن أن تكون فصولنا نموذجية وأفضل من الدول المتقدمة.

250 مليار ريال حجم الإنفاق السنوي في 2011م

ارتفع نصيب التعليم العام من إجمالي الإنفاق العام للدولة من (11.63%) عام 2005م وبمبلغ يصل إلى ليصل إلى 138.9 مليار ريال إلى (13.63%) عام 2011م وبمبلغ يصل إلى 250 مليار ريال .
وتشير التقارير إلى تراجع نصيب التعليم العام من إجمالي الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب من (80.18%) عام 2005م إلى (73.84%) عام 2011م بنسبة تناقص قدرها (6.35) نقاط وقد رجع ذلك إلى إعطاء اهتمام أكثر للإنفاق على التعليم الفني والمهني والتعليم الجامعي .
وبلغ متوسط النمو السنوي للنفقات الجارية (11.30%) فيما بين عام 2005م ،2011م ، بينما وصل متوسط النمو السنوي للإنفاق الاستثماري إلى (16.32%) وعلى مستوى النفقات الجارية والاستثمارية فقد وصل متوسط النمو السنوي (11.51%) .
كما تحتل النفقات الجارية كمتوسط (88.40%) خلال الفترة إلا أنها قد تراجعت من (89.55%) عام 2005م لتصل إلى (85.94%) عام 2011م بفارق تناقصي قدره (3.61%-) نقاط ويرجع ذلك لتطبيق سياسة الإصلاح لنظام المرتبات لمتابعة الازدواج الوظيفي في المرتبات.
ولإعطاء اهتمام اكبر للجانب الاستثماري الذي حقق نمواً اكبر بمتوسط سنوي قدره (16.32%) نظراً لإقرار إستراتيجية التعليم الأساسي والثانوي ولإيلاء اهتمام اكبر بالجوانب النوعية والإصلاح المؤسسي (بناء القدرات) كما هو موضح في الجدول أعلاه.
وبتحليل تركيب الإنفاق على التعليم العام يتضح أن المرتبات تحتل (80.54%) من إجمالي النفقات الجارية في الوقت الذي تشكل فيه نفقات التشغيل (5.30%) بينما تمثل الإعلانات والمنح الاجتماعية (0.06%) واكتساب الأصول غير المالية (14.10%) عام 2011م .